الملتقى الدولي السابع حول:

"الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول –"

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير.

يومي 03-04 ديسمبر 2012

مداخلة بعنوان

" محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية"

ضمن:

المحور السادس: **المعايير المحاسبية في الصناعة التأمينية**

معلومات عن الباحثين	
الأستاذ: سحنون بونعجة	**الأستاذ:** نبيل بوفليح
المستوى: ماجستير في علوم التسيير	**المستوى:** دكتوراه العلوم
الوظيفة: أستاذ مساعد مؤقت	**الوظيفة:** أستاذ محاضر ب
الجامعة: حسيبة بن بوعلي – الشلف	**الجامعة:** حسيبة بن بوعلي – الشلف
الهاتف: 0698 85 77 20	**الهاتف:** 0560210978
الايميل: bo.sahnoune@gmail.com	**الايميل:** bouflih02@yahoo.fr

ملخص:

أولى مجلس معايير المحاسبة الدولية اهتمام بالغ بموضوع محاسبة شركات التأمين، وذلك من خلال إعداد معيار كامل تحدد من خلاله المعالم الأساسية التي يجب أن تحذوها شركات التأمين عند إجراءها عملية الاعتراف والقياس الخاصة بالعقود التأمينية، فالمعيار الدولي لإبلاغ المالي الرابع يعد جهد عدد من السنين التي تخللتها مراحل أساسية للأجل تطبيقه، فمنذ صدور النسخة الأولى في عام 2005 والتي تشكلت خلالها المرحلة الأولى في إطار تطبيق هذا المعيار، ولقد أقر التطبيقات المحاسبية الموجودة على مستوى المعايير الوطنية، مع فرضه تطبيق محاسبة الظل وتقييم مدى كفاية خصوم أو التزامات شركات التأمين، إلا أنه اتضح بعد ذلك أن هذه المرحلة كانت قاصرة عن التطلعات التي أولها المجلس لمحاسبة الخاصة بهذه الشركات.

ومنذ 2007 وبتنسيق الجهود مع مجلس معايير المحاسبة المالية تم الشروع في تحضير للمرحلة الثانية، ولقد انكبت هتمامات المجلسين نحو إرساء قواعد قياس التي سينتج عنها أفضل تقييم للالتزامات من خلال الميزانية العامة للشركات التأمين، وذلك من خلال اعتمادها على أفضل التقديرات التي تجعل هذه الالتزامات تتوافق مع حقيقتها في مقابل الأصول التي تم قياسها بالقيمة العادلة التي تنعكس من خلالها القيمة السوقية لهذه الأخيرة.

مقدمة

عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على وضع قواعد محاسبية تحكم عمليات الاعتراف والقياس المحاسبي المتعلقة بشركات التأمين، وذلك من خلال وضع معيار خاص بها، دون إغفال المعايير الأخرى التي تمكن رفع الأداء والعمل المحاسبي بهذه الشركات، قصد تقديم معلومات مالية يكون لها مصداقية وموثوقية أكبر بالنسبة إلى المستثمرين والأطراف الأخرى ذات العلاقة. ولقد تمكن لمجلس من وضع أول معيار بهذا الخصوص، والذي أظهر من خلاله الأساليب المحاسبية التي يجب على هاته الشركات احترامها عند عملية التسجيل والتقييم المحاسبي المتعلق بالعقود التي تقوم بالاكتتاب عليها مع المتعاملين معها، إلا أن هذه الجهود تخللتها العديد من النقائص التي دفعت بمجلس معايير المحاسبة الدولية إلى إجراء عمليات تصحيحية، مع إعادة صياغة للمعيار وتقديمه في ورة جديدة تتناسب والتغيرات الدولية، وما يتوافق كذلك مع أهم التطبيقات المحلية في هذا المجال، مع أن هذه المرة كانت هذه الجهود بالتوازي والتنسيق مع الجهود التي يبذلها مجلس معايير المحاسبة المالية للولايات المتحدة الأمريكية لنفس الغرض.

مما سبق يمكن يتبادر إلى الأذهان السؤال التالي:

ما هي أهم الأساليب المحاسبية التي أرستها المرجعية الدولية عند اعتراف وقياس شركات التأمين لعقودها التأمينية؟

كما يمكن الإجابة على هذا السؤال من خلال المحاور التالية:

- المحور **الأول:** نظرة عامة حول معايير المحاسبة الدولية.
- المحور الثاني: عرض المعايير IAS 32 وIAS39 وIFRS 7 .
- المحور الثالث: المعيار الدولي للإبلاغ المالي الرابع (IFRS 4): عقود التأمين
- المحور الربع: دراسة مقارنة بين معايير المحاسبة الدولية وبعض المرجعيات المحاسبية المحلية من خلال الميزانية العامة

أولاً- نظرة عامة حول معايير المحاسبة الدولية

1-1- لمحة تاريخية حول المعايير الدولية[1]

أدت العولمة الاقتصادية إلى الربط بين الأسواق الأمر الذي أدى إلى مضاعفة إمكانيات الاختيار التي تمنحها للمستثمرين، وسوء أكانت المؤسسات مسعرة أم لا،يكون من مصلحتها تقديم وتوريد معلومات صادقة للحملة الأسهم والمستثمرين المحتملين من أجل تحليل والمقارنة بين الشركات، والتي تسمح من إجراء الاختيارات العقلانية المناسبة فيما يخص ساعدتهم على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. وهو الأمر الذي أدى إلى البحث وتطوير معايير عالمية تسمح بتحسن نوعية المعلومات من أجل إجراء المقارنة بين المؤسسات، وكذا تحسين مستوى الأداء الاقتصادي والمالي .

كما يمكن ملاحظة أن هناك تباين واضح فيما بين المرجعيات المحاسبية، وهذا على مستوى المبادئ التي تحكم تقديم القوائم المالية، فإعدادها في شركة واحدة مع معايير محاسبية لعدد من البلدان سينشأ عنها وجود فروق جوهرية، وكذا الحصول على نواتج مختلفة. ولعل أفضل مثال الشركة الألمانية (Daimler Benz) من خلال الحسابات المعلن عنها في عام 1993، التي أظهرت وجود نتيجة ايجابية تقدر 602 مليون مارك من خلال المعايير الدولية، وبخسارة تقدر بـ 1893 مليون مارك من خلال المعايير الأمريكية، هذا المثال يؤدي لإلى ضرورة وجود توافق محاسبي على الصعيد الدولي.

2-1- من اللجنة إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية

في الـ 29 جوان 1973 تم إنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية (international Accounting Standards Committee IASC) بمبادرة من السيد هنري بنسن (Henry Benson) المساهم في مكتب المراجعة (Coopers & Lybrand). وتعتبر IASC لجنة خاصة مستقلة، ومنظمة مهنية تهتم بالمجالين المحاسبي والمراجعة لتسعة بلدان (خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا وألمانيا، بريطانيا)، وكان الهدف من إنشاء هذه الهيئة يتمثل في إصدار معايير ملائمة لمختلف بلدان العالم، وبطريقة تمكن المرجعيات الوطنية من التأقلم وإحداث التقارب معها وبصورة تدريجية.

ومنذ إنشائها قامت اللجنة بإعداد مجموعة من المعايير التي تشكل " أفضل تطبيق" للشركات الدولية، والتي أطلقت عليها معايير المحاسبة الدولية (IAS International Accounting Standards) ، ولكن كانت مطبقة من قبل عدد قليل من المؤسسات بصفة طوعية وجزئية من أجل تحضير حساباتها المجمعة والموجهة لمجموعة من المستثمرين الدوليين، حيث كانت لا تملك سلطة قانونية التي تجعل هذه المعايير المنشورة إلزامية التطبيق.

وخلال سنوات 70 و80 عملت اللجنة على تحليل مخـ ـ التطبيقات المتعلقة بتقديم الحسابات المجمعة، من أجل استخلاص الأفضل منها من أجل ترقيتها، فهي كانت تلعب دور المنسق. وفي عام 1995 تحصلت على دعم IOSCO (International Organization of Securities Commissions) وهو ما مكن من قبول المعايير المصدر من قبلها، وأصبحت مرجعية دولية معترف بها من أجل تقديم المعلومة المالية المصدرة من قبل المؤسسات المسعرة في مختلف البورصات.

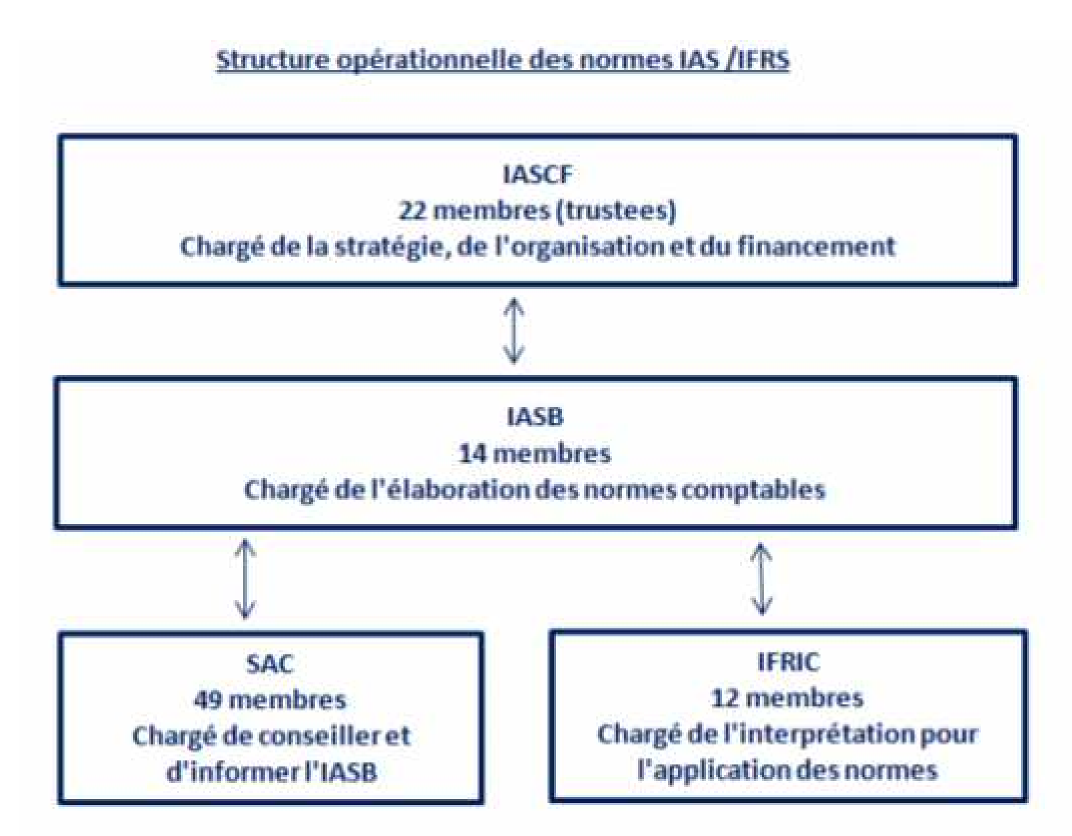
وخلال العام 2000 المنظمة أكملت مراجعة معاييرها، وكذا وضع تعديل لهيكلها، حيث أصبح يطلق عليها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB (International Accounting Standards Bords)، والذي أصبح يصدر معايير تحت تسمية جديدة IFRS (International Financial Reporting Standards) مع تبنيه للمعايير IAS. حيث أصبح يهدف إلى إحداث ارية لمجموعة من المعايير المحاسبية ذات النوعية العالية، كما أنه بدأ العمل على معايير نموذجية لتشجيع عمليات التنسيق،

[1] Valérie KERVAZO, ***Normes IFRS : principes et valorisation en Epargne***, Mémoire d'Actuariat présenté en Novembre 2009 devant l'Université Paris Dauphine et l'Institut des Actuaires, UNIVERSITÉ PARIS DAUPHINE, pp 12-15.

بالاشتراك مع معدي معايير آخرون مع تخليه على بعض مواقعه ومواقفه، ففي الواقع فإن إحداث المقاربة مع المرجعية الأمريكية تعد ذات الأولوية، حيث قام مجلس معايير المحاسبة الدولية مع نظيره مجلس معايير المحاسبة المالية (Financial Accounting Standards Board FASB)، ومنذ 2002 نفاق بين المجلسين على التعاون في بعض مشاريع المعايير ذات الاهتمام المشترك.

1-3- التنظيم الهيكلي لمجلس معايير المحاسبة الدولية

بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية مهامه منذ أفريل 2001 مع بقاء مقره في العاصمة البريطانية لندن، وأصبح هيكله التنظيمي يرتكز على هيئتين رئيسيتين هما: مجلس المراقبة والمجلس، والهيكل التنظيم يكون كما يلي:



Source : Louis PIERART, ***IFRS : Analyse des impacts stratégiques pour l'assureur et comparaison avec Solvabilité 2***, Deloitte, Mémoire présenté devant l'Ecole Nationale de la Statistique et de l'Administration économique (ENSAE) pour l'obtention du diplôme de la filière Actuariat et l'admission à l'Institut des Actuaires, 2011, p 07.

ومن خلال هذا الشكل يتبين أن المجلس يتكون من:

- **مجلس المراقبة والمتابعة** (International Accounting Standards Committee Foundation IASCF) : وهو يعتبر المؤسسة الأم ويتكون من 22 عضوا يطلق عليهم الأمناء، وهم مكلفون باختيار الأعضاء الذين سيشكلون الهيئات الأخرى (المجلس، SAC، IFRIC) وكذا تأمين التمويل اللازم للهيئة.

-**المجلس التنفيذي** (Board): تم وضعه منذ الفاتح من ابريل 2001 وهو يتشكل من 14 عضوا، سبعة منهم مكلفون حداث التواصل مع معدي المعايير الوطنية، كما يناط بالمجلس إعداد المعايير الجديدة التي يطلق عليها IFRS، وتجدر الإشارة إلى عشرة من أعضائه يكونون قادمون من الكومنولث والولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما يظهر السيطرة الانقلوسكسونية عليه.

–**اللجنة الاستشارية** (SAC- Standards Advisory Council): تلعب هذه اللجنة دور المستشار للصالح مجلس معايير المحاسبة الدولية، من خلال برنامج العمل الذي سطره، وتنظيم الاجتماعات ذات الأولوية الاستشارية.

–**لجنة التفسيرات** (IFRIC-International Financial Reporting interpretations): تقوم بتحرير التفسيرات المناسبة للمعايير IAS/IFRS كما تقوم بتقديم الاقتراحات للصالح المجلس، وكذا تقديم الوضعيات تقنية التعريفية حول قضايا محددة، في انتظار الإصدار النهائي للمعيار، أو التي لم يتم معالجتها من خلال كل المعايير.

4-1- إجراءات تحضير المعايير[2]:

تقوم إجراءات تحضير أي معيار جديد على مرحلتين زمنيتين هما:

–**مرحلة التحليل الواقعي وتحليل إمكانيات وجود معيار جديد:**

- ❖ تقوم مجموعة عمل تابعة للمجلس بتحليل المشاكل المحاسبية المصاحبة للموضوع المراد معالجته؛
- ❖ تحليل القواعد الموجودة على مستوى المرجعيات الوطنية ووجهات نظر المقدمة من قبل معدي معايير المحاسبة الوطنية؛
- ❖ استشارة SAC فيما يتعلق بإمكانية إدراج المشروع في برامج عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB؛
- ❖ مجلس معايير المحاسبة الدولية يشكل مجموعة استشارية، يكون دورها تقديم أفضل النصائح فيما يتعلق بموضوع المشروع؛

–**مرحلة اقتراح ، تبادل، تعديل ونشر معيار:**

- ❖ إصدار ورقة مناقشة (Discussion paper) من أجل الدعوة إلى تقديم التعليقات المناسبة حول المشروع المقترح؛
- ❖ تحليل التعليقات المتحصل عليها والمتعلقة بورقة العمل؛
- ❖ إصدار مسودة إعلان (Exposure Draft) والتي تمثل فيها كل الأراء المتباينة وخلاصتها الأساسية؛
- ❖ يقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية بتحليل مسودة الإعلان؛
- ❖ مجلس معايير المحاسبة الدولية يقوم بدراسة فرصة عقد اجتماع عام حول إمكانية إجراء تجارب واستخلاص النتائج على أساس عملي وواقعي؛
- ❖ المجلس يقوم بالمصادقة على المعيار الجديد ثم نشر محتواه، مع تضمين كافة النتائج المتفق عليها.

كما أن مجلس معايير المحاسبة قد قام بإعداد واحد وأربعين معيار (IAS41)، مع إضافة المعايير الجديدة التي تعني بالإبلاغ المالي IFRS، وكذا التفسيرات المتعلقة بهذه المعايير والصادرة من قبل IFRIC.

ـ شركات التأمين تتأثر بشكل مزدوج بهذه المعايير، حيث أنها من جهة تعتبر شركة تجارية ويقوم بعمليات التأمين من جهة أخرى، ففي واقع الحال هناك معايير خاصة تتعلق بعقود التأمين التي هي في طور الإعداد.

وبالنظر إلى المعايير المهنية المتعلقة بصورة خاصة بقطاع التأمين نجد:

معايير IAS/IFRS التي تتأثر بها شركات التأمين	
عرض القوائم المالية	IAS1
محاسبة (أو الاعتراف) منافع المستخدمين	IAS 19

[2] Marc JUILLARD, ***Norme IFRS 4 Phase 2 Les évolutions à la lumière de l'exposure draft***, euro instituts d'acturiat, pours plus d'information consulté les site web suivants : http://www.winter-associes.fr ou http://www.ressources-actuarielles.net/. En pdf, p10

IAS 32	عرض الأدوات المالية
IAS 39	الاعتراف وقياس الأدوات المالية
IFRS 4	عقود التأمينات
IFRS 7	المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية الواجب توريداها

Source : Valérie KERVAZO, Normes IFRS : principes et valorisation en Epargne

المعيار IFRS 4 يعد الأهم من خلال إجراءات تحديث المعايير المحاسبية المتعلقة بقطاع التأمينات، حيث أن مشروع المعيار جاء متفاعل مع كافة معايير IFRS الخاصة بقطاع التأمين والخدمات المالية.

هناك بعض المعايير التي تؤثر على الشركات بنفس الطريقة، وهو الحال بالنسبة إلى المعيار IAS 1 "عرض القوائم المالية" الذي أوجد قاعدة جديدة فيما يخص عرض وتمثيل القوائم المالية حتى يمكن للكيان المقارنة بينها مع الفترات السابقة وكذا القوائم المالية المصدرة من الكيانات الأخرى في نفس القطاع. أما المعيار IAS 19 المتعلق بمنافع المستخدمين، فمثلاً تأثير هذا المعيار يكون على وجهين مختلفين فيما يخص قطاع التأمين، وذلك كما يلي:

- المؤسسات العاملة في قطاع التأمين كما هو الشأن بالنسبة للأخرى العاملة في القطاعات الأخرى تكون ملزمة بتقييم التزامات التقاعد تجاه مستخدميها، ويجب عليها تطبيق ما ورد في المعيار؛
- وبالتوازي، شركات الاستشارية في(actuariat) تكون لها مهمة تقييم الالتزامات الاجتماعية للمؤسسات، وحتى هنا العديد منها تحمل المؤونات الواجب تكوينها في هذا الخصوص، ويكون لهذا المعيار أثر لا يعتد به على النشاط الذي تقوم به هذه الشركات الاستشارية.

وفيما يخص المعايير IAS 32 وIAS39 وIFRS 7 كما هو الشأن بالنسبة إلى كل المؤسسات التي تستثمر وتعود إلى عمليات التمويل أو تستخدم الأدوات المالية بصورة واضحة، فإن شركات التأمين تكون خاضعة لتغيير شامل فيما يخص طرق الاعتراف والقياس هذه الأدوات المالية[3].

ثانياً – عرض المعايير IAS 32 وIAS39 وIFRS 7 :

هذه المعايير تتعلق بمحاسبة الأدوات المالية باستثناء الأصول والخصوم التي تدخل في مجال تطبيق معايير أخرى (كمنافع المستخدمين المشار إليها في المعيار IAS 19 والمعيارIFRS 2)[4] .

1– تعاريف أساسية:

– تمثل الأدوات المالية كل عقد يكون من شأنه الحصول على أصل مالي للكيان أو تسليم التزام أو أداة حقوق ملكية (أموال خاصة) للصالح كيان آخر.

– المشتق هو أداة مالية تتصف بخاصيتين أساسيتين هما[5] :

[3] Valérie KERVAZO, ***opcit***, p 15.

[4] Pierre Thérond, ***Comptabilisation IFRS des engagements d'assurance***, Formation ERM de l'Institut des Actuaires, Paris, vendredi 25 septembre 2009, pp 5-8.

[5] عبد الرزاق قاسم، معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية الاعتراف والقياس، ص 02.

❖ تتغير قيمتها استجابة للتغير في سعر فائدة محدد أو سعر ورقة مالية أو سعر سلعة أو سعر صرف أجنبي أو مؤشر الأسعار أو ترتيب ائتماني أو مؤشر ائتمان أو متغير مشابه؛

❖ تتم تسويتها في تاريخ مستقبلي.

مفهوم المشتقات الضمنية **(les dérivés incorporés)**

المشتقات المدمجة تعبر عن أدوات مالية مركبة، كما هو الشأن بالنسبة إلى بعض من التدفقات المالية المستقبلية لأداة المالية ي ستظهر كما وأنها مشتق منفصل. المشتق المدمج يكون يمثل المشتق الذي سيستجيب للشروط العامة سالفة الذكر وكذا الشروط التكميلية التالية:

❖ لا يتم التعرف عليه بصورة منفصلة؛

❖ هو مدمج في عقد مضيف والذي يكون مقيماً بقيمته العادلة، أو في التغيرات القيمة العادلة المسجلة في الأموال الخاصة (حقوق الملكية)؛

❖ يعدل من جزء أو كل التدفقات الناجمة من سعر ورقة مالية أو على سعر بضاعة، أو مؤشر للسوق التداول.

المشتقات الضمنية يمكن أن تتواجد كذلك في الأدوات التي تعتبر غير مالية، كما هو الحال بالنسبة إلى عقود شراء أو بيع البضائع، الخدمات، عقود الاستئجار ... الخ.

وفيما يخص المعيار الدولي لإبلاغ المالي الرابع فإن المشاركين في إعداده وضع حدود وأمثلة للعقود التأمينية التي يمكن أن تحتوي على مشتق ضمني إذا اعتبرت عقد مضيف.

2– مفهوم القيمة العادلة

لقد تم إدخال مفهوم القيمة العادلة من قبل المعيار المحاسبي الدولي الثاني والثلاثين، حيث قدم لها مفهوماً محدداً، واستخدامها كبديل للتكلفة التاريخية، إلا أن المعيار المحاسبي الدولي التاسع والثلاثين هو من زاد في تكريس تطبيق القيمة العادلة على مستوى العديد من المعايير، خاصة ما تعلق بجانب تقييم الأدوات المالية.

2 - التعريف بالقيمة العادلة وأهدافها

2-1- التعريف بالقيمة العادلة

من أهم التعاريف للقيمة العادلة كما يلي:

– هي المبلغ الذي يتم فيه مبادلة أصل ما أو تسديد التزام ما بين طرفين على إطلاع ورغبة في عملية البيع والشراء ولا يوجد بينهم مصالح.

– هي المبلغ الذي يتم الاتفاق عليه لاستبدال الموجودات (بيع) أو تسوية (دفع) مطلوبات بين طرفين على إطلاع ورغبة وليسوا ذوي مصلحة.

– هي المبلغ الذي يمكن أن يباع ويشترى به الأصل في عملية تجارية حقيقية بين طرفين راغبين على أن لا تكون حالة تصفية.

2-2- أهداف القيمة العادلة

يهدف مفهوم القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع، في تاريخ إعداد الميزانية العمومية، بحيث يعترف بالدخل إما للحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في المنشأة أو بعد الحفاظ على الطاقة

التشغيلية للمنشأة وأن مفهوم القيمة العادلة يكون مبني على أساس أن المنشأة مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود وبالتالي فالقيمة العادلة لا تمثل المبلغ الذي سوف تتسلمه أو تدفعه المنشأة في عملية إجبارية أو تصفية غير اختيارية أو مضطر للبيع.
تقيس المنشأة أدواتها المالية بالقيمة العادلة لعدد من العلميات الداخلية، وذلك[6]:

- من أجل عمل قرارات استثمارية وتجارية؛
- العمل على إدارة وقياس المخاطر؛
- تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة؛
- من أجل حساب التعويضات.

2-3- محددات القياس بالقيمة العادلة:

تكون القيمة العادلة لأداة مالية قابلة للقياس بشكل موثوق به[7]:

- إذا كان التغير في نطاق تقديرات القيمة العادلة المعقولة ليس كبيراً لتلك الأداة.
- التقييم له احتمالات مختلفة التقديرات لكن ضمن النطاق بشكل معقول.

والحالات التي تكون فيها القيمة العادلة قابلة للقياس بشكل موثوق به ما يلي:

- الأداة المالية التي يوجد لها عرض سعر معلن في سوق أوراق مالية نشط لتلك الأداة.
- أداة الدين تم تقييمها من قبل وكالة تقييم مستقلة ويمكن تقدير تدفقاتها النقدية بشكل معقول.
- أداة مالية لها نموذج تقييم قياس والتي يمكن بشكل موثوق به قياس من خلال البيانات لذلك النموذج، لأن البيانات تأتي من أسواق نشطة.

وقد نصت معايير المحاسبة الدولية على أن السعر في السوق النشط يمثل أفضل دليل على القيمة العادلة للموجودات المراد قياسها وصفات السوق النشط هي[8]:

- عادة يكون بائع ومشترى في أي لحظة.
- الأسعار معلنة ومتوفرة للعامة.
- البنود التي يتم تداولها في هذا السوق تكون متجانسة.

2-4- الطرق المستخدمة في عرض وتمثيل القيمة العادلة:

---

[6] دهمش نعيم، **اتجاه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة**، المؤتمر العلمي السادس تحت شعار : المحاسبة في خدمة الاقتصاد، عمان–الأردن، الفترة 22-23 أيلول 2004 ، **ص** 10.

[7] جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **معايير إعداد التقارير المالية 2003**، ص39.

[8] هيثم السعافين، **القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية**، المؤتمر العلمي المهني السادس تحت شعار: المحاسبة في خدمة الاقتصاد، عمان–الأردن، الفترة: 22-23 أيلول 2004، **ص** 13 .

يمثل أسلوب القيمة العادلة بعدة طرق يمكن استخدامها تحت مفاهيم مختلفة – رغم أنها تختلف في طرق الاحتساب إلا أنها تتقارب بالنتائج . وإن أهم المفاهيم ما يلي:

– **تكلفة الاستبدال**: تتمثل بذلك القدر من النقدية (أو ما يعادلها) الذي يمكن أن تتحمله المنشأة فيما لو قامت بإعادة شراء ما تمتلكه من أصول في الوقت الحالي، أو فيما يمكن أن يتوفر للمنشأة من نقدية (أو ما يعادلها) عند تحملها بالتزام من الالتزامات في الوقت الحالي، وبعبارة أخرى فإن التكلفة الاستبدالية لأصل ما، تستخدمه تكلفة الحصول على أصل مشابه– سواء كان جديداً أو قديماً أو أصل مكافئ من حيث الطاقة الإنتاجية أو إمكانية الخدمة[9].

كما عرفتها جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين بأنها تلك التي يتم احتسابها عادة من تكلفة الامتلاك الحالية لأصل مشابه كان جديداً أو مستعملاً أو له طاقة إنتاجية أو إمكانية خدمة معادلة.

– **القيمة السوقية الجارية**: تتمثل في ذلك العدد من النقدية (أو ما يعادلها من النقد العادل :استثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة وقابلة للتحول بسهولة لمبالغ معلومة من النقد وليست عرضة لمخاطر التغير في القيمة العادلة) التي يمكن أن تحصل عليها المنشأة ، فيما لو أنها قامت ببيع ما هو متوفر لديها من موجودات في الوقت الحالي، ويفترض أن تعكس هذه القيمة ظروف السوق السائدة وقت التغيير، مما يوفر إمكانية المقارنة بين قيمة الموجودات التي تم اقتناؤها والحصول عليها في أوقات مختلفة، وعلى الوضع المالي أن يوفر للمستثمرين رؤية جيدة تساعدهم على الاستفادة من البيانات المالية ، عندما يوضح الإفصاح كيفية التوصل إلى القيمة العادلة سواء باقتباس الأسعار من الدليل التجاري للموجودات المتشابه أو المقارنة مع أسعار أدوات مشابه معروضة للبيع ، أو ما تنشره الأسواق الثانوية عن أسعار الاستثمارات والأدوات المالية المختلفة.

ويسمى أيضاً بالقيمة الخارجة أو سعر البيع حيث يتطلب هذا الأسلوب المقدرة على تقدير قيمة التخلص من الأصل ، حيث تقيم جميع الأصول على قيمتها البيعية المتوقعة التي يمكن الحصول عليها عند بيعها فيما إذا اختارت المنشأة التخلص منها، مع افتراض بيعها في ظروف عادية وليس تصفيه.

ا عرفتها جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونين بأنها مبلغ من النقد أو النقد المعادل الذي يجب دفعه إذا تم حالياً امتلاك أصل بنفس المبلغ أو ما يعادله أو هو المبلغ النقدي أو ما يعادله لتسوية التزام (مطلوب) جاري أما بالنسبة لأسلوب التكلفة الجارية فإنها بشكل عام الطرق التي تستخدم تكلفة الاستبدال كأساس رئيسي للقياس، على أنه إذا كانت تكلفة الاستبدال أعلى من كل من صافي القيمة الممكن تحقيقها والقيمة الحالية يستخدم صافي القيمة الممكنة تحقيقها أو القيمة الحالية أيهما أعلى كأساس للقياس[10].

– **صافي القيمة الحالية القابلة للتحقق**: تمثل النقدية الصافية التي ينتظر الحصول عليها أو سدادها بعد خصم التكاليف اللازمة لتحويل أحد الموجودات أو أحد المطلوبات إلى نقدية، وتمثل صافي القيمة القابلة للتحقيق بشكل عام، صافي سعر البيع الجاري الأصلي.

---

[9] نعيم دهمش، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

[10] جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مرجع سبق ذكره، ص 8.

كما عرفتها جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين:

سعر البيع المقدر أثناء سير العمل – (التكاليف المقدرة للانجاز + التكاليف المقدرة لانجاز البيع)

– **القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة:** وتقوم على تقدير التدفقات المستقبلية حسب الفترات الزمنية باستخدام معدل الخصم المناسب وتعتبر هذه الطريقة هي الأساس في إثبات عناصر البنود المدينة والدائنة طويلة الأجل ، باستخدام معامل الخصم الذي يمثل معدل الفائدة في تاريخ القياس الذي يشير إليه الاقتصاديون بتكلفة الفرصة البديلة[11].

3- مكانيزمات التسجيل المحاسبي:

- ❖ الأصول والخصوم المالية تكون مسجلة مبدئياً بتكلفتها، والتي تمثل القيمة العادلة للعوض المعطى أو المقابل المستلم، مع إضافة كافة المصاريف الناجمة عن الصفقة؛
- ❖ القياس اللاحق للأصول المالية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 39:

الفئة	أساس القياس	التغيرات في القيمة	اختبار انخفاض القيمة
بغرض المتاجرة	القيمة العادلة	ترحل للدخل	لا يجري مثل هذا الاختبار
القروض التي تمنحها المنشأة للغير	التكلفة المطفأة	ترحل للدخل	يتم إجراء هذا الاختبار
المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	التكلفة المطفأة	ترحل للدخل	يتم إجراء هذا الاختبار
متاحة للبيع	القيمة العادلة	تختار المنشأة بين ترحيل التغيرات في القيمة إلى قائمة الدخل أو حقوق الملكية.	يتم إجراء اختبار انخفاض القيمة في حالة إظهار التغيرات في القيمة ضمن حقوق الملكية.

المصدر: طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة الدولية، الجزء الثالث: الأدوات المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية 2006، ص295.

ثالثاً- المعيار الدولي للإبلاغ المالي الرابع (IFRS 4): عقود التأمين

قبل ن يحل المجلس مكان لجنة معايير المحاسبة الدولية حاولت هذه الأخيرة وضع معيار خاص بعقود التأمين، لكن لم تستطع حتى جاء المجلس وبدأ في وضع المعيار المخصص لشركات التأمين، ولقد جرت عدت مراحل في إعداده. إن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4) هو أو معيار يصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية حول عقود التأمين وقد تم تقديم المعيار للسماح لشركات التأمين بالامتثال لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وذلك لإضفاء تحسينات محدودة على الممارسة المحاسبية السائدة وفهم الجوانب البارزة التي ترتبط محاسبة التأمين.

1- مشروع إعداد هذا المعيار:

---

[11] جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المرجع السابق، ص 29.

المعيار IFRS 4 " عقود التأمين" تم تخصيصه من قبل المرجعية المحاسبية الدولية إلى قطاع التأمينات، فتطبيقه يكون على مستوى كل المؤسسات التي تتاجر بعقود التأمين وتهتم بطريقة تسجيلها المحاسبي (طريقة الاعتراف بهذه العقود من خلال سجلاتها المحاسبية وكيفية إظهارها في قوائمها المالية خاصة الميزانية)، وهذا انطلاقاً من مبدأ نشاطها التأميني الذي يقوم على أساس طبيعة عدم التأكد التي تصاحب العقد وهو ما يجعل هذا النوع من النشاط خاص جداً، وليس على أساس الطبيعة القانونية التي تطبقها هذا النوع من الشركات. ولقد اتسم مشروع تحضير هذا المعيار بطول فترة إعداده بسبب تعقده، حيث لم يتمكن مجلس معايير المحاسبة الدولية من إتمامه، رغم تمكنه من وضع المعالجات المناسبة لتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في عام 2005، حيث أن مشروع المعيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع قسمت من خلال مرحلتين، ففي خلال المرحلة الأول تم التركيز على التسجيل المحاسبي المتعلق بالخصوم التأمينية التي حددها وفق المعايير المحلية لكن مع وجود قيود وتعديلات كتصنيف العقود التأمينية واختبارات كفاية الخصوم ومحاسبة الظل، كما أن المعايير الوطنية أو المحلية كانت تختلف بصورة كبيرة، الأمر الذي لم يسمح من مقارنة القوائم المالية بين الشركات خلال هذه المرحلة، مما أدى إلى حدوث تشويه محاسبي بين الأصول والخصوم.

ولقد جاءت المرحلة الثانية لتمحو كل هذه التشوهات عن طريق وضع إطار وحيد لتقييم التزامات أو الخصومة المرتبطة بالقيمة السوقية. ورغم أن هناك اختلاف في الرزنامة الزمانية لتطبيق المرحلة الثانية مع باقي معايير الإبلاغ المالي الدولية التي لازالت قيد الإعداد، والملاءة (القدرة على السداد) الثانية (02) التي تبنها البرلمان الأوروبي، فإن المتعاملين في قطاع التأمينات يأملون في إيجاد توافق بين المرجعيتين.

ولقد مر هذا المعيار خلال عملية تحضيره بمراحل زمنية عدة، والتي يمكن إيجازها في ما يلي:

المرحلة الأولى:

2005: نشر المرحلة الأولى من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية من المعيار IFRS 4، وتعلق الأمر بمعيار يمثل تعديلات جد محدودة، والتي كانت تسمح بإجراء العديد من التطبيقات المحاسبية، المستمدة خاصة من النموذجين الأمريكي والفرنسي (frenchgaap).

ماي 2007 : عرض ورقة مناقشة حول مختلف الآراء المتعلقة بالعقود التأمينية، ولقد استقطبت هذه الوثيقة 162 جواب، وفي معظميها جاءت تدعو إلى تطوير معيار جديد يخص العقود التأمينية.

2009: التجارب الأولية لتطبيق المعيار، حيث قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإجراء تجارب من خلال ستة عشرة (16) شركة تأمين (المختصة في التأمين على الحياة وغيرها، وكذا في شركات إعادة التأمين).

2010: إصدار مسودة الإعلان (29 جويلية 2010) التي تحوي المرحلة الثانية من هذا المعيار.

IFRS 4 المراحل القادمة: لقد حدد أخر أجل للتعليق على مسودة الإعلان في 30 نوفمبر 2010، كما أن النسخة النهائية لهذا المعيار التي يمكن تطبيقها ستكون في أفق 2013-2014، كما أن هذه النسخة الثانية من المعيار ستحتوي على إجراءات تنفيذ القدرة على السداد الثانية التي تبنتها المرجعية الأوروبية.

2- المرحلة الأولى من معيار الإبلاغ المالي الرابع (Phase 1):

1-2- تعريف عقد التأمين

العقد الذي يقبل بموجبه أحد الأطراف(شركة التأمين) تحمل خطر تأميني هام من طرف آخر(حامل الوثيقة) بالاتفاق على تعويض حامل الوثيقة عن حدث مستقبلي محدد غير مؤكد الوقوع(الحدث المؤمن منه) يؤثر بشكل سلبي على حامل الوثيقة[12].

وتتحدد مفاهيم مخاطر التأمينية كما يلي[13]: " تعد من المخاطر غير المالية التي تحول من حامل العقد إلى مصدره".

المخطر المالي يعد :" هو الخطر الناجم عن التغير المستقبلي لواحد أو لعدداً من العناصر التالية: معدل فائدة خاص، سعر أداة مالية، سعر سلعة معينة، سعر صرف، تنقيط ائتماني أو مؤشر ائتماني، أو متغيرات أخرى، بشرط أنه في حالة متغير غير مالي لا يجب تخصيصه في أحد أجزاء العقد".

ومن خلال هذا المعيار الدولي للإبلاغ المالي الرابع وفي المرحلة الأولى تم إقصاء كل المخاطر المالية وعقود أداء الخدمات، فمثلاً بعض عقود المساعدة يتم تغطيتها من خلال المعيار IAS 18.

2-2- الاستثناءات

– ينطبق معيار المحاسبة الدولي 39 أيضا على تلك العود التي تنقل بشكل رئيسي مخاطرة مالية ، مثل مشتقات الائتمان وبعض عقود إعادة التأمين المالية . ولا ينطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 4 على : كفالة المنتجات التي يغطيها كل من معيار المحاسبة الدولي 18 ومعيار المحاسبة الدولي 37، و أصول و التزامات أصحاب العمل بموجب خطط منافع الموظفين ، التي يغطيها كل من معيار المحاسبة الدولي 19 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 2، والعوض الطارئ مستحق القبض أو مستحق الدفع في اندماج الأعمال، والذي يغطيه المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 3 "اندماج الأعمال. يستمر تغطية عقود التأمين ضمن الممارسات المحاسبية القائمة خلال هذه المرحلة الأولى من وضع مجموعة شاملة من المعايير حول التأمين. ويعفي هذا المعيار فعليا شركة التأمين بشكل مؤقت من بعض متطلبات المعايير الأخرى، بما في ذلك متطلب مراعاة إطار مجلس معايير المحاسبة الدولية في تحديد السياسات المحاسبية.

– يسعى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 4 إلى إضفاء تحسينات محدودة على السياسات المحاسبية لعقود التأمين و ذلك حتى تكون أكثر انسجاما مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية . إلا أن هذا المعيار :

(أ) يحظر إنشاء مخصصات للمطالبات المحتملة بموجب عقود لا تكون قائمة في تاريخ الميزانية العمومية. ويشمل هذا مخصصات الكوارث والتعويض الموازي المحظورة فعليا في الوقت الحالي.

(ب) يوضح اختبار كفاية الحد الأدنى من الالتزام الذي يطلب من شركات التأمين مقارنة التزاماتها التأمينية المعترف بها مع تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية إضافة لذلك يجب القيام باختبار انخفاض القيمة للأصول التأمينية المتمثلة في عقود إعادة التأمين.

يتطلب هذا المعيار من شركة التأمين أن تحتفظ بالتزامات التأمين في الميزانية العامة إلى أن يتم الوفاء بها ويحظر هذا المعيار المقاصة بين التزامات التأمين وأصول إعادة التأمين ذات العلاقة.

---

[12]عبد الرزاق قاسم، جمعية المحاسبين القانونيين السورية المعيار الدولي رقم 4 لإعداد القوائم المالية عقود التأمين، ص 02.

[13] Regine ONOMO, ***<u>Projet de normes IFRS 4 phase 2 : Vers une nouvelle comptabilisation des contrats d'assurance</u>***, L ' I n s t i t u t d e S t a t i s t i q u e de l'Universite Pierre et Marie Curie, Diplome de Statisticien M e n t i o n A c t u a r i a t, Promotion 2011, p28.

2-3- التغييرات في السياسات المحاسبية

- تستطيع شركات التأمين أن تعدل سياساتها المحاسبية الحالية لعقود التأمين طالما أن هذه التعديلات تلبي متطلبات معايير مجلس معايير المحاسبة الدولية لتحسين موثوقية البيانات المالية، ولا تستطيع شركات التأمين القيام بأي من هذه الممارسات بالرغم من أنها تستطيع مواصلة استخدام السياسات المحاسبية التي تتضمن أياً منها:
  - قياس التزامات التأمين على أسس غير مخصومة
  - قياس الحقوق التعاقدية لأتعاب إدارة الاستثمارات المستقبلية بمبلغ يتجاوز قيمتها العادلة
  - استخدام سياسات محاسبية غير موحدة لالتزامات التأمين الخاصة بالشركات التابعة.
- تستطيع شركات التأمين استخدام أسعار الفائدة الحالية في السوق لتقويم الالتزامات وبالتالي جعلها أكثر انسجاماً مع الحركات في الأصول ذات العلاقة التي تتأثر الفائدة. ولكن المعيار لا يلزم شركات التأمين بتطبيق هذا المعيار على كافة التزامات التأمين بشكل متسق ولكن على شركة التأمين أن تحدد الالتزامات التي سوف يتم قياسها باستخدام أسعار السوق.
- لا تحتاج شركة التأمين إلى أن تغير سياستها المحاسبية المتعلقة بعقود التأمين لاستبعاد الحيطة الشديدة ، إلا أنها إذا قامت نياس عقود التأمين الخاصة بها بما يكفي من الحيطة فليس عليها أن تقوم باتخاذ المزيد من تدابير الحيطة .
- لا تحتاج شركة التأمين إلى تغير سياستها المحاسبية المتعلقة بعقود التأمين لاستبعاد هوامش الاستثمار المستقبلية ، لكن تستطيع المنشات أن تعدل التزامها لتعكس هوامش الاستثمار المستقبلية إذا ، وفقط إذا، كان ذلك جزءا من تحول أكبر إلى نظام محاسبي شامل قائم على أساس المستثمر .
- يطلب مجلس معايير المحاسبة الدولية دليلا على أن هذا التحول يحسن من ملائمة أو موثوقية البيانات المالية إلى الحد الذي يفوق الخسارة التي يسببها وجود هوامش الاستثمارات المستقبلية .
- يتعين على المنشات أن تحدد ما إذا كان هناك إيجابيات من تغيير الأساس المحاسبي مقارنة مع تكلفة المراجعة الشاملة والواسعة للنظام المحاسبي . فإذا غيرت شركة تأمين سياستها المحاسبية فيما يخص التزامات التأمين ، يسمح لها بإعادة تصنيف بعض أو جميع أصولها المالية " بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ".

2-4- المزايا في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 4 رقم

هناك امتيازات لشركات التأمين فيما يخص المحاسبة في اندماج الأعمال، حيث يمكن لشركات التأمين أن تعترف بالأصل غير الملموس وهو الفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لالتزامات الأمين المأخوذة بشكل عام. كما تستطيع المنشآت الاستمرار في تقويم عقود التأمين والاستثمار ذات ميزة المشاركة الاختيارية في مزايا الربح من خلال استخدام سياسيتها المحاسبية الحالية، حيث يجب أي مبلغ ثابت مضمون على أنه التزام إضافي أو تضمينه ضمن حقوق الملكية أو تجزئته بين حقوق الملكية والالتزامات وإذا لم يتم تجزئة العقد بهذه الطريقة ينبغي على الجهة المصدرة للعقد تصنيف مجمل العقد على أنه التزام، وتنطبق هذه المتطلبات على أدوات مالية تشتمل على ميزة المشاركة الاختيارية.

2-5- المحاسبة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 4

قد يلزم فصل بعض مزايا المشتقات في عقد ما كخيار مرتبط بمؤشر معين بالقيمة العادلة وينطبق معيار المحاسبة الدولي رقم 39 على المشتقات التي تكون مدمجة في عقد التأمين ما لم تكن المشتقة الضمنية هي عقد تأمين بحد ذاتها ولا تحتاج شركة التأمين إلى إثبات المشتقة الضمنية بالقيمة العادلة إذا استوفت المشتقة الضمنية تعريف عقد التأمين.

❖ يقتضي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 4 من شركة التأمين أن تقوم بمحاسبة المكونات الإيداعية لبعض عقود التأمين بشكل منفصل لتجنب حذف الأصول والالتزامات من الميزانية العامة، حيث يوجد في العقد مكون تأميني ومكون إيداعي.

❖ قد يكون أحد الأمثلة على ذلك هو عقد تأمين ذو بنود مشاركة في الأرباح حيث تمنح شركة التأمين ضمانة تتعلق بالحد الأدنى لتسديد قسط التأمين .وكما هو الحال مع المشتقات الضمنية ،على شركات التأمين أن تحدد أي سياسات قد تقتضي التجزئة . بشكل عام سيغطي معيار المحاسبة الدولي 39 أي مكون إيداعي وستغطي السياسات المحاسبية الحالية أي ميزة تأمين

يوضح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 4 أيضا قابلية تطبيق ممارسة معينة غالبا ما تسمى بمحاسبة الظل . وتسمح هذه الممارسة لشركات التأمين بتعديل التزاماتها فيما يخص أي تغيرات تطرأ إذا تم تحقيق أية أرباح وخسائر غير محققة من الأوراق المالية . ويمكن الاعتراف بأي حركات في الالتزام ويمكن الاعتراف بأي حركات في الالتزام ضمن حقوق الملكية بالانسجام مع الاعتراف بأرباح أو خسائر الاستثمار غير المحققة.

6-2- الإفصاحات

يتبنى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 4 ما يسمى بالمنهج المبني على المبادئ في الإفصاح . وينبغي الإفصاح عن المعلومات التي تساعد المستخدم على فهم المبالغ في البيانات المالية لشركة التأمين التي تنشأ عن عقود التأمين

يجب أن تقدم شركات التأمين أيضا المزيد من التفاصيل حول المخاطر التي تتكبدها ، بما في ذلك أي تركيز للمخاطرة وأثر متغيرات السوق على الافتراضات الرئيسية المستخدمة.

➢ تطلب أيضا المعلومات التي تساعد المستخدمين على فهم مبلغ و توقيت و شكوك التدفقات النقدية المستقبلية . يجب أيضا الإفصاح عن بنود وشروط عقود التأمين التي لهل أثر مادي على مبلغ وتوقيت شكوك التدفقات المادية النقدية المستقبلية لشركة التأمين .

➢ يلزم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمطالبات الفعلية مقارنة مع التقديرات السابقة و يجب الكشف عن المعلومات المتعلقة بمخاطر معدل التأمين و مخاطر معدل الائتمان التي يقتضيها معيار المحاسبة الدولي 32.

❖ يجب إظهار المعلومات حول التعرض لمخاطرة سعر الفائدة أو مخاطرة سعر السوق بموجب المشتقات الضمنية المشمولة في عقد تأمين أساسي إذا لم تظهر شركة التأمين المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة . لكن لا تحتاج شركات التأمين إلى أن تفصح عن القيمة العادلة لعقود التأمين الخاصة بها في الوقت الحالي بل يجب عليها أن تفصح عن الأرباح والخسائر من عقود إعادة التأمين المشتراة.

❖ إن المزيد من الشفافية سيزيد من التركيز على إدارة المخاطر . ومن المحتمل أن تبرز الحساسية للمخاطر على أنها الفرق الرئيسي بين منشات التأمين. ويجب أن تطبق المنشات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2005 أو بعد ذلك، ولكن كما هو الحال مع معظم المعايير، يستحسن أن يتم تبني هذه المعايير في وقت مبكر[14] .

7-2- مبدأ محاسبة الظل (shadow accounting)[15]:

---

[14]عبد الرزاق قاسم جمعية المحاسبين القانونيين السورية المعيار الدولي رقم 4 لإعداد القوائم المالية عقود التأمين، ص ص 1-4.

قبل أن يقوم المعيار IFRS 4 بتبني المرحلة الثانية قام بفرض استخدام مبدأ محاسبة الظل من خلال المرحلة الأولى، لغرض تقليص الفروقات بين الأصول المقيمة بالقيمة السوقية وفقاً للمعيار IAS 39، والخصم يسجل كلياً وفق المعيار المحلي حسب المعيار الدولي للإبلاغ المالي الرابع كما هو مقرر في المرحلة الأولى، وإما بالتكلفة المهتلكة والاقتصار على التقلبات المؤقت الموجودة على مستوى الحسابات. وتتميز محاسبة الظل بالمبادئ التالية:

وتسمح محاسبة الظل لشركة التأمين من تغيير طرقها المحاسبية حتى يتم تقدير زائد أو ناقص قيمة الكامنة والمسجلة محاسبياً في بول وتأثيرها على الخصوم التأمينية بنفس الطريقة التي تأثر بها ناقص أو زائد قيمة المحققة فعلياً، هذا المبدأ يسمح من تقليص الفوارق المحاسبية الموجودة قبل دخول المرحلة الثانية حالتها التطبيقية.

مثال: لنعتبر أن هناك عقد تأمين على الحياة والذي سيتلقى منه المكتتب 90 % من المردودية المالية التي ستتحقق، وبالتالي ستتأثر الميزانية كما يلي:

الخصوم	الأصول
100	100

ولنفترض أن الأصول سترتفع حالاً بمعدل 50 %.

دون تطبيق مبدأ محاسبة الظل ومادام أن الأصول مقيمة بالقيمة العادلة، فإن الأصول ستحقق ارتفاعاً وفي المقابل وفيما تعلق بالقيمة الزائدة أو الناقصة المنطوية فيها فإن الخصوم لن تتغير.

الخصوم	الأصول
50 100	50+100

وبتطبيق مبدأ محاسبة الظل يمكننا تعديل الطريقة المحاسبية من أجل أن تكون القيمة الزائدة أو الناقصة الكامنة والتي تؤثر على تقييم الخصوم بالنفس الطريقة إلا إذا تعلق الأمر بزائد أو ناقص قيمة محققة فعلاً. وإذا تم تحقيق فعلاً زائد أو ناقص قيمة، فإن المردودية المالية ستصبح 50ون. إلا أن المكتتب سيتلقى 90 % من هذه المردودية المالية، أي : 50ون x %90 = 45 ون، وفي هذه الحالة الأصول سترتفع على أساس إعادة تقييم القيمة العادلة، وكذا الخصوم، لأن زائد قيمة الكامنة تعتبر وكأنها زائد قيمة محققة فعلاً، والمكتتب سيتلقى 145 ون وليس 100 ون.

الخصوم	الأصول
5 45+100	50+100

مبدأ محاسبة الظل يعمل على تقليص ولو بصورة مؤقتة الفروق المحاسبية بين الأصول والخصوم المستحقة للمختلف الطرق المحاسبية المطبقة.

15 Louis PIERART, ***IFRS : Analyse des impacts stratégiques pour l'assureur et comparaison avec Solvabilité 2***, Deloitte, Mémoire présenté devant l'Ecole Nationale de la Statistique et de l'Administration, promotion 2011, p24.

2-8- اختبار مدى كفاية الخصوم

وفقاً للمعيار الدولي للإبلاغ المالي الرابع ومن خلال المرحلة الأولى تكون شركات التأمين معفاة من التسجيل المحاسبي بالقيمة السوقية لجملة التزاماتها، وفي كثير من الأحيان يطلب مجلس معايير المحاسبة الدولية منها إجراء اختبارات تتعلق بمدى كفاية خصومها عند كل تاريخ إقفال لحساباتها. هذا الاختبار يوجه للتأكد من أن الالتزامات التأمينية لم يتم تقييمها بأقل من قيمتها الحقيقية، وهذا دائماً في إطار الإبقاء على الإجراءات المحاسبية المفروضة من قبل المعايير المحلية.

3- المرحلة الثانية من المعيار المحاسبي الدولي لإبلاغ المالي الرابع (Phase 02)

بعد أن قام مجلس معايير المحاسبة الدولي بإعداد المعيار المحاسبي لإبلاغ المالي الرابع: عقود التأمين، ومن خلال المرحلة الأولى تبين أن هناك العديد من الصعوبات التي كانت تواجه عملية التطبيق المتعلق به، كما تم تسجيل من النقائص في نفس هذه المرحلة، مما استدعى إلى توجيه الجهود نحو العمل على استكماله من خلال مرحلة ثانية.

3-1- الاقتراحات المقدمة في إطار إعداد المرحلة الثانية من مشروع المعيار IFRS4

في 30 جويلية من عام 2010 مجلس معايير المحاسبة الدولية قام بنشر مسودة إعلان ES/2010/8 عقود التأمين، وهو ما شكل خطوة مهمة نحو تجسيد المرحلة الثانية من مشروع مراجعة المعيار المحاسبي الدولي الرابع: عقود التأمين، حيث تم اقتراح من خلالها معيار متناسق مع كل العقود التأمينية وإعادة التامين، أتعلق الأمر بعقود التامين على الحياة أو لا. ومنذ أن بدأ مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في الولايات المتحدة الأمريكية المشاركة في هذا المشروع في أكتوبر 2008 المرحلة الثانية تحولت سريعاً إلى مشروع توافق بين المرجعيتين، وبالنتيجة، فإن مجلس معايير المحاسبة المالي قام بنشر مسودة الإعلان من أجل التماس رأي الأطراف المهتمة حول نموذج معيار الإبلاغ المالي المقترح.

إن محاولات الارتقاء بالمرحلة الثانية من مشروع المعيار الدولي للإبلاغ المالي تطلبت إجراء العديد من جلسات النقاش، حيث أنها تعبر عن تحول جذري للمعالجة المحاسبية المعتمدة حالياً من قبل المرجعية الدولية الخاصة بعقود التأمين، مع ظهور أصوت تنادي وتدعو إلى اقتراح يرتكز على تقييم الخصوم المالية وفق القيمة الحالية، وذلك بالربط بالمعطيات التي يتم استقائها من السوق، ووفقاً للمسودة الإعلان فإن هذه الخصوم المالية يجب تقييمها حسب نموذج محاسبي يمر بمراحل، حيث يرتكز على التقديرات المحينة ومن ثمة ترجيح احتمالات تدفق النقدية أو الخزينة المستقبلية. وفيما يخص الاعتراف بالتقلبات الذاتية للتقديرات ة وفق الاحتمالات تعتبر مظهر لما يتم الوصول إلى اتفاق نهائي بشأنها بين المرجعيتين، ولهذا الغرض جاءت مسودة الإعلان تقدم وتقترح نماذج تقييم مختلفة[16].

3-2- أهم التغييرات المراد وضعها في مشروع IFRS4، المرحلة الثانية

يكون من الممكن لشركات التأمين الاستفادة من مرحلة تحول ثانية عند تطبيقها لمعايير الدولية للإبلاغ المالي، وذلك لتواجد العديد من المفاهيم الجديدة وكذا اتساع الأشغال الضرورية لتصريف العمليات وعرض الحسابات، ولهذا يعتبر مشروع المعيار ارتقاء حقيقي بمعايير المحاسبة الدولية. فلقد كان لتطبيق معايير الدولية للإبلاغ المالي في عام 2005 استبعاد لشركات

---

[16] **Bureau mondial des IFRS** *Pleins feux sur les IFRS Contrats d'assurance* ،**Août 2010** Pour d'autre renseignements utiles, consulter les sites Web suivants : www.iasplus.com, www.DeloitteIFRS.ca/fr, p02.

التأمين، كون أن المرحلة الأولى من المعيار الدولي للإبلاغ المالي الرابع كانت تتيح الاحتفاظ بتلك التطبيقات الموجودة على مستوى المعايير المحلية، إلا أن المرحلة الثانية أتت بقواعد خاصة تحكم عقود التأمين، حيث كانت تشكل المؤونات التقنية ما نسبته 80% من مجموع ميزانية شركات التأمين، ومن الضروري أن يكون هناك أثر بالغ في هذا الاتجاه من قبل المعيار الجديد، وشامل لكل الحسابات.

كما أن هناك خصائص مهمة وجديدة قدمتها المرحلة الثانية كونها احتوت على رؤية مستقبلية للتدفقات النقدية، حيث فرضت مسودة الإعلان تقييماً يتعلق بالعقود يقوم على أساس أفضل التقديرات (Best Estimate) الناجمة عن تحيين التدفقات النقدية (أو الخزينة) المستقبلية، بناءاً على الاحتمالات الملائمة، مع لزوم إضافة هامش المخاطر المحسوسة، والتي تعكس كل لانحرافات التي يمكن مقارنتها بهذه التقديرات، وكذا بإضافة الهامش المتبقي، والذي يسمح بنقل النتيجة إلى الوضع المناسب في مقابل الخدمات المقدمة.

4-3- نماذج القياس والاعتراف المحاسبي بعقود التأمين حسب المرحلة الثانية:

فرض مجلس معايير المحاسبة الدولية الأخذ بطرق القياس التي تسمح بـ:

- ❖ تقديم قياس مناسب فيما تعلق بالتزام التأمين؛
- ❖ توريد المعلومات المتعلقة بأهم العوامل التي تقدم تفسيراً للربح المحقق من العقود.

كما يقترح أن يتم تقييم الالتزامات على أساس:

- ➢ أفضل تقييم (Best estimet)؛
- ➢ هامش المخاطر؛
- ➢ الهامش المتبقي.

هذه الأخيرة يشكل الهدف منها إلغاء كل المكاسب عند الاكتتاب، وترحيل المردودية الناجمة عن العقد على طول فترة التغطية (التي يكون فيها المكسب معدوماً بعدها).

كما ن خلال مسودة الإعلان أن كل عقود التأمين يتم الاعتراف بها من خلال نموذج تقييم شفاف، حسبها، مؤسس على عدد من المراحل، التي يمكن توضيحها في ما يلي:

– **المرحلة الأولى: التقديرات المرجحة لاحتمال تدفقات النقدية المستقبلية:** يعتمد من خلال هذه المرحلة التقدير المحين الموضوعي والمرجح على أساس احتمالات أو توقعات تدفقات النقدية المنتظرة، وهذا لما تكمل شركة التأمين التزاماتها المتوقعة من العقد التأميني، كما يتعلق الأمر هنا بالقيمة المنتظرة. ويتم الحديث هنا عن كل التدفقات النقدية خلال فترة حياة العقد، بمعنى الفترة التي يمكن للشركة التأمين وضع حد للعقد من جهتها هي (أي من طرف واحد)، أو الاكتتاب من جديد على المخاطر (أي إعادة تقييم المخطر الذي يمثله حامل العقد مع إعادة النظر في التسعيرة التي تأخذ في الحسبان هذا المخطر). ويجب الاعتراف بالعقد في تاريخ التوقيع عليه، أو في تاريخ الذي تبدأ فيه شركة التأمين بتسجيل المخاطر المتوقعة منه (تاريخ الشروع في تنفيذه)، كما يتم التوقف عن الاعتراف به لما يتوقف على اعتباره التزام بالنسبة للشركة التأمين[17].

[17] Bureau mondial des IFRS *Pleins feux sur les IFRS Contrats d'assurance* ،**Ibid** p04.

– **المرحلة الثانية: معدل التحيين وعلاوة السيولة:** أخذ مجلس معايير المحاسبة الدولية بالمنحنى الذي يتجمع من خلاله معدلات التحيين دون مخاطر وليس بمعدل المرودية المنتظرة من الأصول، وهذا ما يجب:

- أن ينعكس على الخصائص الخصوم فيما يتعلق بتاريخ استحقاقها، وبالعملة المسجلة بها وكذا سيولتها؛
- أن تكون متناسقة مع الفرضيات المقترحة المحددة للتدفقات (مثل: بين التدفقات الاسمية التي تتبع معدلاتها معدل التضخم، وعلى أساس معدل اسمي وليس حقيقي).

مجلس معايير المحاسبة الدولية يعتبر أنه من الضروري تحديد علاوة السيولة خلال عملية تحيين التدفقات النقدية الخاصة بالالتزامات أو الخصوم.

– **المرحلة الثالثة: الهامش الذي يأخذ من خلاله في الحسبان حالة عدم التأكد والأرباح المستقبلية:**

من خلال مسودة الإعلان نوها مقدمي التعليقات على نموذجين للاعتراف المحاسبي بتقلبات الحاصلة على تدفقات النقدية من خلال العقود التأمينية:

- النموذج الأولى يقوم على أساس تقييم ضمني لحالة عدم التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية، عن طرق تعديل المخاطر التي قد تلحق شركة التأمين وإعدادها على أساس النماذج الثلاث المسموح بها. وكل ربح محاسبي المتأتي خلال تقييم عقد التأمين يشكل مبلغ القيمة المنتظرة، ومبلغ التعديل على المخاطر يعتبر على أنه الهامش المتبقي على طول حياة العقد.
- أما النموذج الأخر لا يفرض تقييم ضمني لحالة عدم التأكد (أي بمعنى وجود تعديل على مخاطر شركة التأمين)، ولكن سيتم احتسابه فيما بعد، وكل ربح مستقبلي سيكون له "هامش مركب" الذي سيضم إلى الربح عن طريق معادلة تقوم على أساس التدفقات النقدية الحقيقية المدفوعة والمتلقاة في مقابل القيمة المنتظرة.

رابعاً: دراسة مقارنة بين معايير المحاسبة الدولية وبعض المرجعيات المحاسبية المحلية من خلال الميزانية العامة

لقد اعتمد مجلس معايير المحاسبة عند إعداده المرحلة الثانية على التجار الواقعية المستمدة من المرجعية المحاسبية للنموذج الأوروبي والأخرى التي يمنحه النموذج الأنكولوسكسوني، والتي يمكن دراستها أهمها.

1– قياس أهم الفروقات بين IASB وFASB

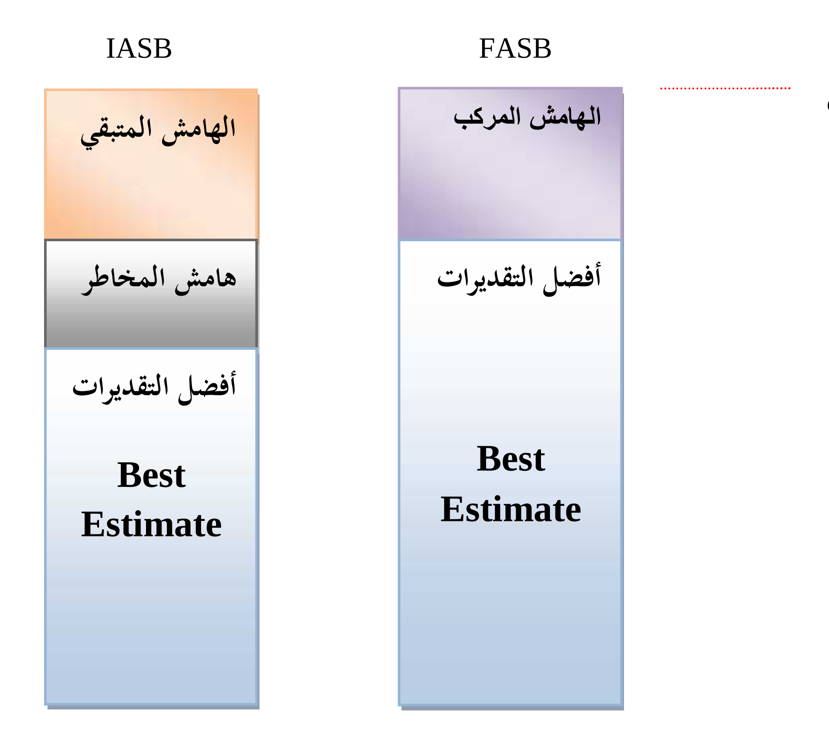
يقترح مجلس معايير المحاسبة المالية طريقة قياس يظهر من خلالها فقط هامش يطلق عليه بـ " الهامش المركب"، في حين معيار الدولي لإبلاغ المالي الرابع ومن خلال المرحلة الثانية يظهر ما يلي:

- في حالة العقد كان يمثل مكسب بعد الاكتتاب، كلا طريقتي القياس تقود إلى نفس القيمة المبدئية، حتى العلاوة المدفوعة أولاً؛
- في حالة العقد الذي يمثل خسارة بعد الاكتتاب، طريقة القياس المقترحة من قبل المجلس تقود إلى معرفة أكبر خسارة محققة من خلال هذا الاكتتاب والذي لا يكون بعدها أي مكاسب محققة؛
- ولا يتم تطبيق أي منها في حالة عقود قصيرة الأجل.

وهذا ما سيتم تبيينه من خلال إظهار الفرق بين الميزانيتين[18]:

---

[18] Pierre THEROND, ***Opcit***, pp 26.



2- المقارنة بين محاسبة العقود عن طريق النموذج الفرنسي وما يقابلها في معايير المحاسبة الدولية

2-1- النموذج الفرنسي

الميزانية من خلال المرجعية المحاسبية الفرنسية التي تسجل من خلالها الأصول بتكلفتها التاريخية المهتلكة، مع افتراض أن الالتزامات مصدرة ومسددة بصورة متناظرة (سعر التكافؤ)، كما لا يوجد هناك مجال لحساب اهتلاك على الأصول، وبتالي فإنه يعترف بها بقيمة حيازتها، وكما يجب تغيير احتياطي الرسملة خلال كل عملية تنازل على هذه الالتزامات، فإذا كانت مثلاً الأسهم في مجملها تحقق قيمة ناقصة كامنة، فإن شركة التأمين تقوم بتشكيل مؤونة على مخطر الاستحقاق (Provision pour risque d'exigibilité)، كما هناك مؤونات أخرى يمكن تسجيلها وفقاً للمحاسبة الفرنسية كمؤونة التعادل، ومؤونة تدهور القيمة (Dépréciation)، والتي يتم تجاهلها في النموذج الفرنسي المقترح، وبتالي يمكن إظهاره الميزانية حسب النموذج الفرنسي كما يلي:

الأصول	الخصوم
الأصول بقيمة حيازتها	الأموال الخاصة المؤونة الرياضية احتياطات الرسملة مؤونة مواجهة خطر الاستحقاق

2-2- نموذج الميزانية من خلال معايير IFRS

الميزانية من خلال معايير الإبلاغ المالي تشكل ميزانية اقتصادية التي تظهر من خلالها الأصول والخصوم بقيمتها السوقية، وباستخدام المعالجات المتوفرة من خلال المعيار المحاسبي الدولي التاسع والثلاثين (39) الأصول تصنف من خلال أربعة فئات

رئيسية، والأسهم والسندات المصنفة ضمن فئة المتاحة للبيع تسجل بقيمتها السوقية، أما السندات المصنفة ضمن المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بقيمة حيازتها. والمؤونات تقيم بالقيمة العادلة وفق نموذج أفضل التقديرات (best estimate)، التي تحين وفق معدلات تحيين مختارة بعناية خلال إقفال الحسابات السنوية، ووفق لهذه المرجعية فلا يوجد هناك مؤونة مواجهة خطر الاستحقاق واحتياطي الرسملة يعاد تصنيفها من خلال الأموال الخاصة (حقوق الملكية)، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال نموذج الميزانية المقدم من قبل معايير **IFRS:**

الأصول	الخصوم
الأصول بقيمتها السوقية	الأموال الخاصة أفضل التقديرات + هامش المخاطر

ولعل هذه المقارنات تعد كافية، كون واحدة مأخوذة من النموذج الأنجلوسكسوني والأخرى فيما يقابله في النموذج الأوروبي، ومع ذلك يجب التنويه أن نموذج المقدم من قبل المرجعية الدولية لازال في حالة تغيير وتطوير مستمرة، من أجل التواصل إلى أفضل الطرق عند الاعتراف والقياس المتعلق بمحاسبة شركات التأمين، وبالتالي تحقيق التوافق بين مختلف التطبيقات المحاسبية على الصعيد الدولي.

الخاتمة

لقد حاولت لجنة معايير المحاسبة الدولية قبل عام 2000 إصدار معيار محاسبي يكون بإمكانه توضيح القواعد المحاسبية التي يمكن للشركات التأمين إتباعها، وكذا إبراز قواعد الاعتراف والقياس مع اعتماد أفضل الأساليب التي يمكنها تقديم أفض النتائج، إلا أن جهودها تحولت إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي تكفل بوضع معيار محاسبي استرشادي لصالح هذه الشركات. ولقد تكللت هذه الجهود خلال عام 2005 بإصدار المرحلة الأولى من المعيار الدولي للإبلاغ المالي الرابع: عقود التأمينات، ولكن محاسبة شركات التأمين خاصة ما تعلق الأمر بالعقود لم تستثنى من تطبيق معايير أخرى ذات العلاقة، خاصة المعيار المحاسبي الدولي الثاني والثلاثين (32)، الذي قدم تعريف عام لمفهوم العقود، خاصة تلك التي يعبر عنها بالأدوات المالية، كما بين طرق عرضها، وكذا المعيار المحاسبي الدولي التاسع والثلاثين الذي قدم قواعد الاعتراف والقياس المتعلقة بالأدوات المالية وطرق تصنيفها، إلا أن أهم ما قدمها هو تقديم أسلوب القيمة العادلة في تقييم هذه الأدوات، دون إغفال معايير الإفصاح وعلى رأسها المعيار الدولي لإبلاغ المالي السابع.

ولقد اتضح بعد ذلك قصور على مستوى محتوى المرحلة الأولى من تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي الربع، كون جاءت تكر تطبيق الأساليب المحاسبية الموجودة من خلال المعايير الوطنية، مما دفع بالمجلس وبتنسيق الجهود مع مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى إعداد مشروع معيار جديد تمثل في المرحلة الثانية من المعيار الدولي للإبلاغ المالي الربع: عقود التأمين، والذي تميز بوضع قواعد تقييم الالتزامات الخاصة بشركات التأمين، والمستمدة من أهم التطبيقات المحاسبية الموجودة بين المرجعيتين الأوروبية والأنكلوسكسونية.

المراجع

- دهمش نعيم، **اتجاه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة**، المؤتمر العلمي السادس تحت شعار : المحاسبة في خدمة الاقتصاد، عمان–الأردن، الفترة 22-23 أيلول 2004.
- جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **معايير إعداد التقارير المالية 2003.**
- هيثم السعافين، **القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية**، المؤتمر العلمي المهني السادس تحت شعار: المحاسبة في خدمة الاقتصاد، عمان–الأردن، الفترة: 22-23 أيلول 2004.
- طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة الدولية، الجزء الثالث: الأدوات المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية 2006.

- عبد الرزاق قاسم، **جمعية المحاسبين القانونيين السورية المعيار الدولي رقم 4 لإعداد القوائم المالية عقود التأمين.**
- عبد الرزاق قاسم، **معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية الاعتراف والقياس.**

-Valérie KERVAZO, ***Normes IFRS : principes et valorisation en Epargne***, Mémoire d'Actuariat présenté en Novembre 2009 devant l'Université Paris Dauphine et l'Institut des Actuaires, UNIVERSITÉ PARIS DAUPHINE

- Louis PIERART, ***IFRS : Analyse des impacts stratégiques pour l'assureur et comparaison avec Solvabilité 2***, Deloitte, Mémoire présenté devant l'Ecole Nationale de la Statistique et de l'Administration économique (ENSAE) pour l'obtention du diplôme de la filière Actuariat et l'admission à l'Institut des Actuaires, 2011.

- Marc JUILLARD, ***Norme IFRS 4 Phase 2 Les évolutions à la lumière de l'exposure draft***, euro instituts d'acturiat, pours plus d'information consulté les site web suivants *:* http://www.winter-associes.fr ou http://www.ressources-actuarielles.net/.

- Pierre Thérond, ***Comptabilisation IFRS des engagements d'assurance*, **Formation ERM de l'Institut des Actuaires**,** Paris, vendredi 25 septembre 2009.

- Regine ONOMO, ***Projet de normes IFRS 4 phase 2 : Vers une nouvelle comptabilisation des contrats d'assurance***, L ' I n s t i t u t d e S t a t i s t i q u e de l'Universite Pierre et Marie Curie, Diplome de Statisticien M e n t i o n A c t u a r i a t, Promotion 2011.

- Bureau mondial des IFRS, ***Pleins feux sur les IFRS Contrats d'assurance*** ،Août 2010 Pour d'autre renseignements utiles, consulter les sites Web suivants : www.iasplus.com, www.DeloitteIFRS.ca/fr.